

الهيئة الوطنية للاتصالات

التقرير السنوي

2011

الفهرس

توطئة

الباب الأول: أنشطة الهيئة الوطنية للاتصالات

1. في مجال المراقبة
2. في مجال التنظيم
3. في مجال فض النزاعات
4. في المجال الاستشاري
5. في مجال التعاون الدولي

الباب الثاني : سوق الاتصالات في تونس

1. سوق الهاتف الرقمي الجوال
2. سوق الهاتف القار
3. سوق الانترنت

ملحق : النتائج المالية للهيئة الوطنية للاتصالات

توطئة

تميّزت سنة 2011 بشروع الهيئة الوطنية للاتصالات، ولأول مرة، في عملية التدقيق للقوائم التأليفية الناتجة عن المحاسبة التحليلية لمشغلي الشبكات العمومية للاتصالات. وتأتي هذه العملية في إطار انجاز المهام والصلاحيات الموكلة إلى الهيئة بموجب مجلة الاتصالات ونصوصها التطبيقية وخاصة الفصل 4 من الأمر عدد 3026 لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 والمتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ.

وتعتبر عملية التدقيق من أهم التزامات مشغلي الشبكات العمومية للاتصالات وأحد الأدوات الضرورية التي تمكّن منظم قطاع الاتصالات من القيام بمهامه. ويهدف من إلزام المشغلين بمسك محاسبة تحليلية التحقق من احترامهم لبعض الالتزامات الأخرى والمتعلقة مثلا بالشفافية وعدم التمييز وتوجّه أسعار الخدمات نحو التكلفة الفعلية.

وفي هذا الإطار، قامت الهيئة بإصدار قرارات تتعلق بضبط شكل ومحتوى القوائم التأليفية الناتجة عن المحاسبة التحليلية لمشغلي شبكات الهاتف القار والجوّال للاتصالات وبضبط نسبة تكلفة رأس المال قبل الأداءات على الضريبة التي يعتمدها مشغّلو الشبكات العمومية للاتصالات لإحتساب تكاليف وتعريفات الخدمات الخاضعة للتنظيم بالنسبة للسنوات 2010 و2011 و2012.

وفي إطار وضع خدمة تقسيم الحلقة المحلية حيز التنفيذ، تمّ خلال سنة 2011 إبرام عقد خاص بالمرحلة التجريبية من أجل تفعيل التقسيم الكلي للحلقة المحلية لأول خط تجريبي مرتبط بموقع "سكرة" بين كلّ من "اتصالات تونس" و "أورونج تونس". وسيواصل فريق العمل أعماله سنة 2012 لإبرام اتفاقية عامة لتقسيم الحلقة المحلّة.

كما شهدت سنة 2011 مصادقة الهيئة على العرض التقني والتعريفية بالجملة للنفاذ وتجميع خدمات الأنترنات ذات السعة العالية المفعّلة على الخطوط الرقمية (xDSL) على إثر تحديد عناصر هذا العرض وذلك في إطار تطبيق أحكام الأمر عدد 3026 لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 والمتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ. واعتمدت الهيئة في ذلك على منهجية التشاور مع الأطراف المعنية التي دأبت عليها بالإضافة إلى الاستناد إلى نتائج الدراسة التي قامت بها خلال هذه السنة حول عروض الجملة لخدمات الاتصالات بتونس. وتمّ الاكتفاء، في مرحلة أولى، باقتراح هذا العرض على مستوى نقاط التوزيع الوطنية على أن يتمّ لاحقا إضافة إمكانية التوزيع على المستوى الجهوي.



بالإضافة إلى ذلك، مكّنت الدراسة حول عروض الجملة للاتصالات التي قامت بها الهيئة خلال سنة 2011 من الوقوف على الطرق الكفيلة بضمان حسن تنظيم عروض الجملة وأهمّ النقائص التنظيمية المتعلقة بهذه العروض.



الباب الأول

أنشطة الهيئة الوطنية للاتصالات

1. في مجال المراقبة

1.1. جودة خدمات الهاتف الرقمي الجوّال من الجيل الثاني

حاولت الهيئة الوطنية للاتصالات خلال سنة 2011 مواصلة القيام بالقياسات الشهرية لجودة خدمات الهاتف الرقمي الجوّال من الجيل الثاني التي شرعت في انجازها منذ سنة 2007 بالنسبة للمؤشرات المتعلقة بانعدام التغطية والنفاذ إلى الشبكات وانقطاع المكالمات وذلك في إطار مراقبة مدى احترام مشغلي الشبكات العمومية للاتصالات لالتزاماتهم المتعلقة بجودة الخدمات ومدى تطابق مستوياتها مع المعايير المعمول بها على الصعيد الدولي. إلا أنه وبسبب الوضع الأمني الخاص الذي شهدته البلاد خلال هذه السنة، فإن القياسات امتدت على ثلاثة أشهر فقط (فيفري - أبريل 2011)، لتشمل بعض المعتمديات التابعة لولايات تونس وبن عروس ومنوبة وأريانة ونابل وبنزرت وزغوان وسوسة والمنستير والمهدية و صفاقس وباجة بالنسبة لشبكتي "اتصالات تونس" و"تونيزيانا"، وولايات تونس وباجة وجندوبة وزغوان و صفاقس وقابس والقيروان والمهدية بالنسبة لشبكة "أورونج تونس". ويبين الجدول التالي العدد الجملي للقياسات المنجزة بالنسبة للمشغلين الثلاثة.

قياسات النفاذ (الوحدة آلاف)	قياسات التغطية (الوحدة آلاف)	قياسات انقطاع المكالمات (الف دقيقة)
23	951	19.3

الجدول عدد 1: عدد القياسات المنجزة خلال سنة 2011

المنهجية المعتمدة

تمثل قياسات جودة خدمات الهاتف الرقمي الجوّال من الجيل الثاني الخاصة بسنة 2011 امتدادا للقياسات التي تم الشروع فيها خلال سنة 2010 لذلك حافظت الهيئة على نفس المنهجية والمتمثلة في إنجاز قياسات تعكس مستوى جودة الخدمات من منظور المستهلكين وذلك بالنسبة للمؤشرات المتعلقة بانعدام التغطية والنفاذ إلى الشبكة والانقطاع المسجل عن كل مكالمة. ويعرّف الجدول التالي هذه المؤشرات إضافة إلى منهجية قياسها.

المؤشر	التعريف	منهجية القياس
نسبة انعدام التغطية	النسبة المئوية من قياسات مستوى قوة الإشعاع الراديوي التي تقل عن -90 dbm بالنسبة للعدد الجملي للقياسات	أخذ عينات من مستوى الإشعاع الراديوي بطريقة أوتوماتكية
نسبة النفاذ إلى الشبكة	النسبة المئوية من المكالمات التي تم تمريرها بنجاح في أقل من 20 ثانية بالنسبة للعدد الجملي للقياسات	إجراء سلسلة من المكالمات من هاتف رقمي جوال باتجاه هاتف قار بواسطة معدّات وبرمجية قيس بمعدل مكالمة كل 15 ثانية
نسبة الإنقطاع عن كل مكالمة	العدد الجملي للانقطاعات المسجلة بالنسبة للمدة الجملية للمكالمات	إجراء مكالمات مستمرة، نحو موزع صوتي، طوال فترة القياس في موقع معين وتسجيل عدد الانقطاعات المسجلة

الجدول عدد 2 : تعريف مؤشرات الجودة و منهجية قياسها

نتائج القياسات الشهرية لسنة 2011

أ. جودة خدمات شبكة "اتصالات تونس":

يمكن تلخيص أهم نتائج جودة الخدمات بالنسبة لشبكة "اتصالات تونس" فيما يلي:

- بالنسبة لمؤشر انعدام التغطية:

تراوحت نسب انعدام التغطية المسجلة بالولايات بالنسبة لـ "اتصالات تونس" بين 0% و 1% وقدردت بـ 1% بالنسبة لكل الأقاليم.

- بالنسبة لمؤشر النفاذ إلى الشبكة:

تم تسجيل نسب نفاذ إلى الشبكة متدنية بجل الولايات المعنية بقياسات الجودة وذلك مقارنة بالحد الأدنى المنصوص عليه بالتزامات المشغلين المضمنة بكراس الشروط الخاص بتوفير خدمات الهاتف الرقمي الجوال من الجيل الثاني حيث قدر مستوى هذا المؤشر بـ 75% بولاية بن عروس و 88% بولاية سوسة، فيما تراوحت نسب النفاذ في بقية الولايات بين 90% و 96%.

- بالنسبة للمؤشر المتعلق بانقطاع المكالمات:

تراوحت نسب انقطاع المكالمات بين 0% و 5% بالولايات التي شملتها القياسات حيث سجلت نسب مرتفعة نسبيا بكل من ولايات تونس (5%) وبن عروس وبنزرت (3%).

ب. جودة خدمات شبكة "تونيزيانا":

مكنت النتائج المسجلة بالنسبة لشبكة "تونيزيانا" من الوقوف على النتائج التالية:

• بالنسبة لمؤشر انعدام التغطية:

تبرز نتائج مؤشر انعدام التغطية بالمناطق الحضرية أن النسب المسجلة تراوحت بين 1% و5% بالنسبة للولايات التي شملتها القياسات، وقد بلغت النسبة الجمالية لانعدام التغطية خارج المباني 2%.

• بالنسبة لمؤشر النفاذ إلى الشبكة:

إجمالاً، أفرزت القياسات عن نسب نفاذ بالنسبة لشبكة "تونيزيانا" متدنية مقارنة بالحد الأدنى المسموح به (98%) وقد تراوحت هذه النسب بين 76% (ولاية بن عروس) و96% (ولاية باجة). وتمّ تسجيل أدنى نسبة بإقليم تونس الكبرى (88%).

• بالنسبة للمؤشر المتعلق بانقطاع المكالمات:

تراوحت نسب الانقطاع المسجلة بالولايات بين 0% و5%، فيما لم تتعد 2% على مستوى الأقاليم، وهو ما يعتبر مقبولاً مقارنة بالحد الأدنى المسموح به (2%).

ت. جودة خدمات شبكة "أورونج تونس":

• بالنسبة لمؤشر انعدام التغطية:

اقتصرت قياسات التغطية بالنسبة لـ "أورونج تونس" على ثمان (08) ولايات، وقد كانت النسب المسجلة مقبولة إجمالاً باستثناء ولايتي المهدية (22%) و صفاقس (12%).

• بالنسبة لمؤشر النفاذ إلى الشبكة:

تم تسجيل نسب متدنية بالنسبة لهذا المؤشر في كل الولايات حيث تراوحت النسب بين 65% (ولاية المهدية) و96% (ولاية باجة وجندوبة).

• بالنسبة للمؤشر المتعلق بانقطاع المكالمات:

تعد نسب الإنقطاع المسجلة بالمناطق الحضرية مقبولة حيث لم تتجاوز 2% في جميع الولايات المعنية بالقياسات، باستثناء ولاية المهدية حيث قدّرت هذه النسبة بـ 3%.

2.1. مراقبة العروض التجارية

قامت الهيئة الوطنية للإتصالات في شهر أفريل 2011، وفي إطار ما يخول لها القانون من مهام لمراقبة مدى إحترام المشغلين لإلتزاماتهم الناتجة عن الأحكام التشريعية والترتيبية في ميدان الإتصالات وبعد التشاور مع مشغلي الشبكات العمومية للإتصالات، بوضع مبادئ توجيهية حول عروض الخدمات بالتفصيل.

وتهدف هذه المبادئ إلى ضبط إجراءات موحدة لتقديم مشاريع العروض التجارية من طرف المشغلين أمام الهيئة تضمن سرعة ونجاعة معالجة تلك المشاريع من جهة وتمكن من دراسة المشاريع المذكورة بالإعتماد على المبادئ العامة المنصوص عليها في التشريعات الجاري بها العمل و وفق أفضل الممارسات الدولية في الميدان من جهة أخرى.

وعلى إثر وضع هذه المبادئ التوجيهية والتي نظمت خاصة العروض الترويجية (les promotions)، تمكنت الهيئة من مراقبة المنافسة بالسوق بأكثر نجاعة ومن الحدّ من تكاثر عدد العروض بالسوق وتأثيرها على المنافسة النزيهة خاصّة مع اختلال موازين القوى في السوق من حيث عدد المشتركين وإمكانيات كل مشغل.

ويلخّص الجدول الموالي عدد العروض التي تمت الموافقة عليها والعروض المرفوضة خلال سنة 2011 بالنسبة لكل مشغل.

"أورونج تونس"	"تونيزيانا"	"اتصالات تونس"	
32	82	64	العروض المصادق عليها
12	10	17	العروض المرفوضة
44	92	81	العدد الجملي للعروض

الجدول عدد 3: عدد العروض المصادق عليها والمرفوضة من قبل الهيئة خلال سنة 2011

كما تمّ خلال سنة 2011 تسويق خدمات الجيل الثالث من قبل "اتصالات تونس" بعد سنة من تسويق هذه الخدمة بصفة حصرية من قبل شركة "أورونج تونس". وقد شهدت السوق على إثر ذلك تنوعا في الخدمات المقدمة وديناميكية وكذلك إنخفاضا في الأسعار ممّا زاد في عدد مستعملي هذه الخدمة.

2. في مجال التنظيم

1.2. التدقيق في القوائم التأليفية الناتجة عن المحاسبة التحليلية لمشغلي الشبكات العمومية للاتصالات:

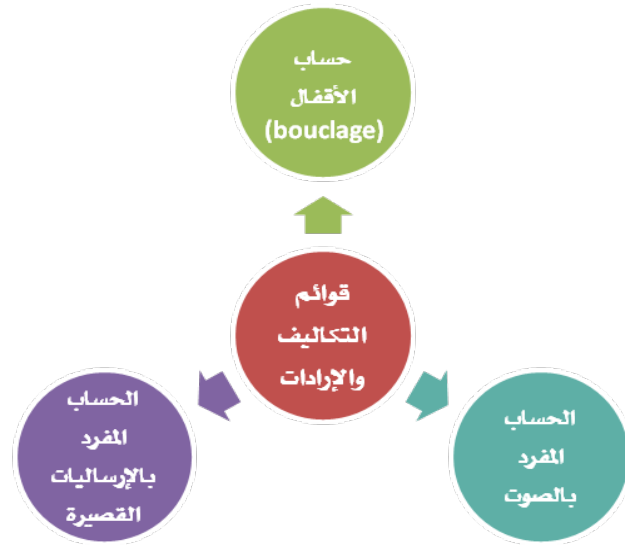
في إطار انجاز المهام والصلاحيات الموكلة إليها بموجب مجلة الاتصالات ونصوصها التطبيقية وخاصة الفصل 4 من الأمر عدد 3026 لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 والمتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ، أعلنت الهيئة الوطنية للاتصالات خلال سنة 2011 عن طلب عروض دولي متعلق باختيار ثلاث مكاتب للتدقيق في القوائم التأليفية الناتجة عن المحاسبة التحليلية للمشغلين الثلاث بالنسبة للسنوات 2010 و2011 و2012.

وبهدف إنجاح هذه العملية، اتخذت الهيئة الإجراءات الضرورية والمتمثلة أساسا في التشاور مع مشغلي الشبكات العمومية للاتصالات بخصوص تحديد العناصر المرجعية المفصلة المتعلقة بعملية التدقيق ومشاركة ممثلين عن المشغلين بصفة ملاحظين، كل في ما يخصه، في لجان فرز العروض الواردة على الهيئة في هذا الإطار.

وتبعاً لما أفضت إليه نتائج الفرز لطلب العروض المذكور، عينت الهيئة الوطنية للاتصالات بمقتضى قراراتها عدد 59 و60 و61 المؤرخة في 27 سبتمبر 2011 ثلاثة مكاتب مختصة في المجال. ويتمثل الهدف الأساسي من هذه العملية في التحقق من أن القوائم التأليفية لكل سنة محاسبية تعكس بصفة صادقة ومنظمة تكاليف وإيرادات ونتائج كل شبكة مستغلة وكل خدمة يوفرها المشغل المعني.

و لضمان نجاح مهام التدقيق المذكورة، أصدرت الهيئة ثلاث قرارات تم اتخاذها بعد التشاور مع المشغلين تتمثل فيما يلي:

- القرار عدد 73 المؤرخ في 17 نوفمبر 2011 المتعلق بضبط شكل ومحتوى القوائم التأليفية الناتجة عن المحاسبة التحليلية لمشغلي شبكات الهاتف الجوال للاتصالات. ويهدف ضبط معالجة تستجيب للأهداف المرجوة من مسك المحاسبة التحليلية و ضمان احترام كل المشغلين لنفس المنهجية والتمشي المعتمد لإعداد القوائم التأليفية، حددت الهيئة بمقتضى هذا القرار طرق تقييم الأصول ومبادئ وقواعد تخصيص التكاليف الواجب إحترامها عند إعداد القوائم التأليفية. وتنقسم هذه القوائم إلى ثلاثة أنواع من الحسابات كما يبيّنه الرسم البياني الموالي.



الرسم البياني عدد 1: القوائم التأليفية الناتجة عن المحاسبة التحليلية لمشغلي شبكات الهاتف الجوّال

- القرار عدد 83 المؤرخ في 12 ديسمبر 2011 والمتعلق بضبط نسبة تكلفة رأس المال قبل الأداءات على الضريبة التي يعتمدها مشغّلو الشبكات العمومية للاتصالات لإحتساب تكاليف وتعريفات الخدمات الخاضعة للتنظيم بالنسبة للسنوات 2010 و 2011 و 2012. ويبيّن الجدول الموالي النسب التي تمّ تحديدها من طرف الهيئة.

بالنسبة لخدمات الهاتف الجوّال	بالنسبة لخدمات الهاتف القار	نسبة تكلفة رأس المال
16,02%	13,26%	

الجدول عدد 4: نسب تكلفة رأس المال التي تمّ ضبطها من قبل الهيئة للسنوات 2010 و 2011 و 2012

- القرار عدد 22 المؤرخ في 16 مارس 2012 المتعلق بضبط شكل ومحتوى القوائم التأليفية الناتجة عن المحاسبة التحليلية لمشغلي شبكات الهاتف القار للاتصالات. وعلى غرار ما تضمنته القرار المتعلق بضبط شكل ومحتوى القوائم التأليفية الناتجة عن المحاسبة التحليلية لمشغلي شبكات الهاتف الجوّال، حدّدت الهيئة بمقتضى هذا القرار طرق تقييم الأصول ومبادئ وقواعد تخصيص التكاليف الواجب احترامها عند إعداد القوائم التأليفية. وتتركّب هذه القوائم أساسا من أربعة أنواع من الحسابات مثلما يوضّحه الرسم البياني الموالي.



الرسم البياني عدد 2: القوائم التأليفية الناتجة عن المحاسبة التحليلية لمشغلي شبكات الهاتف القار

و تعتبر عملية التدقيق من أهم التزامات مشغلي الشبكات العمومية للاتصالات وأحد الأدوات الضرورية التي تمكّن منظم قطاع الاتصالات من القيام بمهامه. ويُهدف من إلزام المشغلين بمسك محاسبة تحليلية التحقّق من احترامهم لبعض الالتزامات الأخرى والمتعلّقة مثلاً بالشفافية وعدم التمييز وتوجّه أسعار الخدمات نحو التكلفة الفعلية.

وتعوّل الهيئة على النتائج التي ستفضي إليها عملية التدقيق في القوائم التأليفية الناتجة عن المحاسبة التحليلية وتأمّل أن تحقّق ثلاثة أهداف رئيسية على الأقلّ تتمثّل فيما يلي:

- آلية لمراقبة التعريفات وذلك باعتماد الهيئة لمحاسبة المشغلين لتحديد تعريفات موجهة نحو التكاليف الفعلية بالنسبة لخدمات الاتصالات بالجملة.
- أداة لمنع الممارسات المخلّة بمبادئ المنافسة الشريفة حيث تمثّل المعلومات التي توفّرها المحاسبة التنظيمية الأداة الرئيسية التي تمكّن الهيئة من الوقوف بصفة موضوعية على مستوى المنافسة وتحديد الممارسات المنافية لقواعد المنافسة الشريفة على غرار الدعم المتداخل.
- أداة لاتخاذ القرارات باعتماد الهيئة لنتائج المحاسبة التنظيمية للبتّ في النزاعات المعروضة عليها وخاصة منها المتعلّقة بالتكاليف والأسعار.

2.2. المصادقة على العروض التقنية و التعريفية للربط البيئي لمشغلي الشبكات العمومية للاتصالات لسنة 2011

منهجية المصادقة على العروض التقنية و التعريفية للربط البيئي:

بعد دراسة العروض المقدّمة فنياً وقانونياً وعلى مستوى التعريفات باعتماد مبدأي التشاور والتنسيق مع المشغلين والإذن بإدخال التعديلات الضرورية عليها، قامت الهيئة بالمصادقة على العروض التقنية و التعريفية للربط البيئي لسنة 2011 بمقتضى قراراتها المبيّنة بالجدول الموالي.

الديوان الوطني للإرسال الإذاعي والتلفزيوني	"أورونج تونس"	"تونيزيانا"	"اتصالات تونس"	العرض التقني و التعريفية للربط البيئي
عدد 20 في 19 أبريل 2011	عدد 19 في 19 أبريل 2011	عدد 18 في 19 أبريل 2011	عدد 17 في 19 أبريل 2011	عدد قرار المصادقة و تاريخ صدوره

الجدول عدد 5: قرارات المصادقة على العروض التقنية و التعريفية للربط البيئي لسنة 2011

تطوّر الخدمات و التعريفات:

شهدت العروض التقنية و التعريفية للربط البيئي لسنة 2011 تحسينات هامّة على مستوى تعريفات الخدمات مقارنة بسنة 2010 من أهمّها:

أ. العرض التقني و التعريفية للربط البيئي لـ "اتصالات تونس":

تميّز العرض التقني و التعريفية للربط البيئي لسنة 2011 لـ "اتصالات تونس" بتخفيضات ملحوظة لتعريفات إنهاء المكالمات بشبكة الهاتف القار و لتعريفات النفاذ لبعض الخدمات الخاصة.

"اتصالات تونس"			
نسبة التخفيض	سنة 2011	سنة 2010	
12,5%	0,035	0,040	العبور البسيط
8,3%	0,055	0,060	العبور المزدوج
3,8%	0,050	0,052	أرقام المجال الفرعي (xx 18)
3,8%	0,050	0,052	الأرقام ذات القيمة المضافة للاتصالات من النوع السمي (88xxxx)
5,9%	0,080	0,085	أرقام النداءات الحرّة (xxxx 8010) ¹

الجدول عدد 6: تطوّر تعريفات إنهاء المكالمات بشبكة الهاتف القار و تعريفات النفاذ إلى بعض الخدمات الخاصة

(التعريفات بالدينار للدقيقة الواحدة دون اعتبار الأداءات)

¹تعريف النفاذ للخدمة انطلاقاً من شبكة الهاتف الجوّال.

أمّا بالنسبة لشبكة الهاتف الجوّال، فقد شهدت تعريفات إنهاء المكالمات والإرساليات انخفاضا واضحا كما يبيّنه الجدول التالي.

"اتصالات تونس"			
نسبة التخفيض	سنة 2011	سنة 2010	
8,0%	0,080	0,087	تعريف إنهاء المكالمات
10,5%	0,017	0,019	تعريف إنهاء الإرساليات القصيرة
5,9%	0,032	0,034	تعريف إنهاء الإرساليات متعددة الوسائط

الجدول عدد 7: تطوّر تعريفات إنهاء المكالمات والإرساليات داخل شبكة الهاتف الجوّال (التعريفات بالدينار للدقيقة الواحدة دون اعتبار الأداءات)

كما تميّز العرض التقني و التعريفي للربط البيني لـ "اتصالات تونس" بـ :

- التخفيض بنسبة 20% في تعريف التأجير السنوي للمجموعة الرقمية الأولى (BPN)
- التخفيض بنسبة 40% في تعريف التأجير السنوي لفضاء التموقع المشترك
- التخفيض بنسبة 8% في تعريفات الوصلات المؤجرة (تعريف النفاذ ومعلوم الكراء السنوي).

ب. العرض التقني والتعريفي للربط البيني لـ "تونيذيانا":

تميّز العرض التقني والتعريفي للربط البيني لسنة 2011 لشركة "تونيذيانا" بنفس التخفيضات التي شهدتها عرض "اتصالات تونس" على مستوى إنهاء المكالمات والإرساليات بشبكة الهاتف الجوّال والمبيّنة بالجدول عدد 7.

كما تميّز هذا العرض وعلى غرار عرض "اتصالات تونس" بـ:

- التخفيض بنسبة 20% في تعريف التأجير السنوي للمجموعة الرقمية الأولى (BPN).
- التخفيض بنسبة 40% في تعريف التأجير السنوي لفضاء التموقع المشترك.
- سحب تعريف إنهاء المكالمات في شبكة الهاتف الجوّال على خدمات النفاذ إلى أرقام المجال الفرعي 88.

ت. العرض التقني والتعريفي للربط البيني لـ "أورونج تونس":

تميّز العرض التقني و التعريفي للربط البيني لـ "أورونج تونس" بالتخفيض في تعريفات إنهاء المكالمات والإرساليات متعددة الوسائط و الترفيع في تعريف إنهاء الإرساليات القصيرة كما هو مبين بالجدول التالي.

"أورونج تونس"			
نسبة التخفيض	سنة 2011	سنة 2010	
18,5%	0,101	0,124	تعريف إنهاء المكالمات
14,3%	0,024	0,021	تعريف إنهاء الرسائل القصيرة
4,3%	0,044	0,046	تعريف إنهاء الرسائل متعددة الوسائط

الجدول عدد 8 : تطوّر تعريفات إنهاء المكالمات والرسائل داخل شبكة الهاتف الجوال (التعريفات بالدينار للدقيقة الواحدة دون اعتبار الأداءات)

كما تميّز هذا العرض بالتخلي عن تحديد تعريفات إنهاء المكالمات بإعتبار التدرّج الزمني (gradient horaire) وتمّ في المقابل احداث تعريفات موحّدة لإنهاء المكالمات داخل شبكة الهاتف القار تقدّر بـ 0,025 دينار للدقيقة الواحدة دون اعتبار الأداءات بالنسبة للعبور البسيط و 0,035 دينار للدقيقة الواحدة دون اعتبار الأداءات بالنسبة للعبور المزدوج اضافة الى تحديد تعريفه النفاذ الى أرقام المجال الفرعي 88 بـ 0,050 دينار للدقيقة الواحدة دون اعتبار الأداءات.

3.2. تقسيم الحلقة المحلية

بادرت الهيئة الوطنية للاتصالات في إطار برنامج عملها لسنة 2011 المتعلق بتقسيم الحلقة المحلية بإصدار القرار عدد 17 القاضي بالمصادقة على العرض التقني والتعريفي للربط البيني لـ "اتصالات تونس" لسنة 2011. ومن أهم التعديلات المضمّنة بهذا القرار:

-التخفيض في التعريفات الشهرية للنفاذ الجزئي والكلي للحلقة المحلية مقارنة بسنة 2010 كما يبينه الجدول عدد 9.

-التخفيض في الأجل المتعلقة بطلب وتفعيل خدمة النفاذ من 15 يوما بالنسبة للخطوط المستعملة و20 يوما بالنسبة للخطوط الغير مستعملة سنة 2010 إلى 10 أيام عمل للخطوط المستعملة و20 يوما للخطوط غير المستعملة (في اليوم الموالي للطلب)،

-التخفيض في الأجل المتعلقة بإلغاء خدمة النفاذ من 10 أيام بالنسبة لسنة 2010 إلى 7 أيام عمل سنة 2011.

نسبة التخفيض	سنة 2011	سنة 2010		
%8	6,900	7,500	التعريفات الشهرية	التقسيم الجزئي للحلقة المحلية
%8	12,070	13,118	التعريفات الشهرية	التقسيم الكلي للحلقة المحلية

الجدول عدد 9 : التعريفات الشهرية للنفاذ إلى الحلقة المحلية (بالدينار دون اعتبار الأداءات)

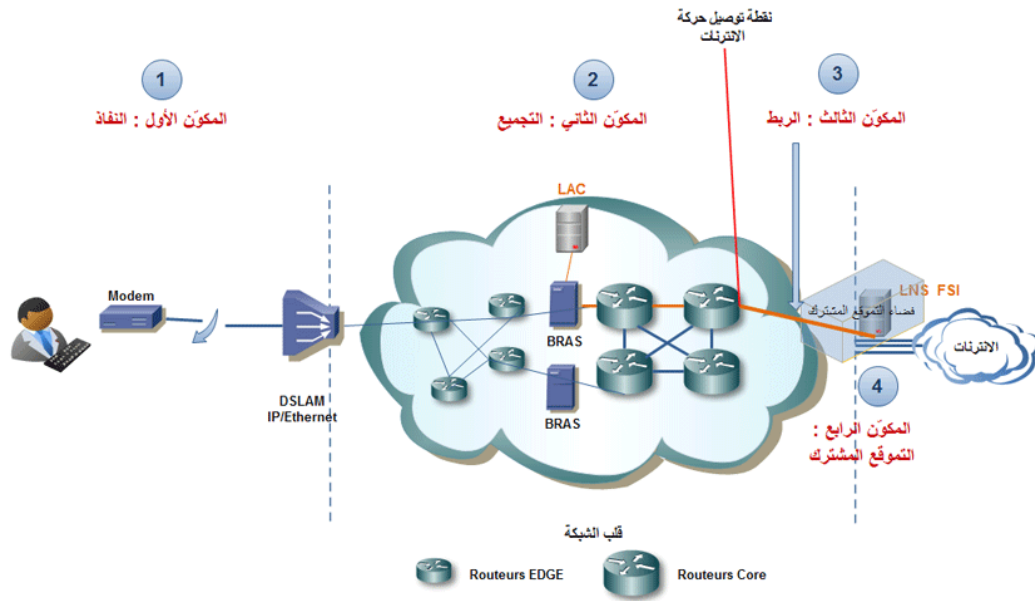
وللإعداد لوضع هذه الخدمة حيز التنفيذ، واصل فريق العمل القار المحدث بمقتضى قرار الهيئة عدد 70 بتاريخ 25 ماي 2010 أشغاله من خلال انعقاد اجتماعات عمل ثلاثية بين كل من الهيئة و"اتصالات تونس" و "أورونج تونس". وقد تمّ في موفى سنة 2011 إبرام عقد خاص بالمرحلة التجريبية من أجل تفعيل التقسيم الكلي للحلقة المحلية لأول خط تجريبي مرتبط بموقع "سكرة" بين كل من "اتصالات تونس" و "أورونج تونس". وسيواصل فريق العمل أعماله سنة 2012 لإبرام اتفاقية عامة لتقسيم الحلقة المحلّة.

4.2. خدمات الجملة للنفاذ لخدمات الانترنت ذات السعة العالية

في إطار تطبيق أحكام الأمر عدد 3026 لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 والمتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ، وبمقتضى قرارها عدد

80 المنقح للقرار عدد 14 بتاريخ 14 أبريل 2011، قامت الهيئة بتحديد العناصر الواجب تضمينها بالعرض التقني والتعريفي بالجملة للنفاذ وتجميع خدمات الأنترنات ذات السعة العالية المفعلة على الخطوط الرقمية (xDSL).

واعتمدت الهيئة في ذلك على منهجية التشاور مع الأطراف المعنية التي دأبت عليها بالإضافة إلى الاستناد إلى نتائج الدراسة التي قامت بها خلال هذه السنة حول عروض الجملة لخدمات الاتصالات بتونس. وتمّ الاكتفاء، في مرحلة أولى، باقتراح هذا العرض على مستوى نقاط التوزيع الوطنية على أن يتمّ لاحقاً إضافة إمكانية التوزيع على المستوى الجهوي. ويبين الرسم البياني التالي أهمّ مكونات هذا العرض.



الرسم البياني عدد 3 : أهم مكونات عرض الجملة للنفاذ وتجميع خدمات الأنترنات ذات السعة العالية

ولأوّل مرة، طلبت الهيئة من الشركة الوطنية للاتصالات تقديم عرضها التقني والتعريفي بالجملة للنفاذ وتجميع خدمات الأنترنات ذات السعة العالية المفعلة على الخطوط الرقمية (xDSL) والموزعة على المستوى الوطني طبقاً للقرار عدد 14 المشار إليه أعلاه. وعلى إثر توصلها بعرض الشركة الوطنية للاتصالات، قامت الهيئة بدراسته من النواحي التعريفية والقانونية والفنية معتمدة في ذلك على مبدأ التشاور والتنسيق مع المشغلين. وبتاريخ 20 جويلية 2011، أصدرت الهيئة قرارها عدد 38 القاضي بتعديل هذا العرض. ومن أهمّ التعديلات المضمّنة بهذا القرار، تمّ ضبط التعريفات المبينة بالجدول الموالي.

التعريفات بالدينار دون اعتبار الأداءات		
19,000	تعريفه النفاذ إلى الخدمة	النفاذ
9,030	التعريفه الشهرية	
39,375	التعريفه الشهرية بالنسبة للميغابايت في الثانية	التجميع
5 000	تعريفه النفاذ إلى الخدمة	الربط
1 050	تعريفه إلغاء الخدمة	
1 000	التعريفه الشهرية بالنسبة لـ 1 جيجابايت	
2 500	التعريفه الشهرية بالنسبة لـ 10 جيجابايت	
6 000	التعريفه السنوية لكراء موقع التموقع المشترك بالنسبة للمتر المربع الواحد	التموقع المشترك
1 000	التعريفه السنوية للخدمات المصاحبة (استهلاك الطاقة الأولية، التوزيع 48V، التكييف)	

الجدول عدد 10 : التعريفات المحددة بقرار الهيئة عدد 38 (بالدينار دون اعتبار الأداءات)

ومن المنتظر أن يمكّن هذا العرض من تنظيم الوضعية الحالية المتعلقة بتوفير خدمات الانترنت ذات السعة العالية من خلال إيضاح وتأطير العلاقة التعاقدية بين كلّ من الشركة الوطنية للاتصالات وبقية المشغلين من ناحية ومزودي خدمات الانترنت من ناحية أخرى. وعلى وجه الخصوص، سيمكّن هذا العرض من:

- تجميع كافة الخدمات التي تدرج ضمن إطار توفير عرض الجملة لخدمات الانترنت في عرض واحد وعقد اتفاقيات توضّح الجوانب العملية لكل خدمة،
- التأكد من توجه التعريفات نحو الكلفة، وهو ما سيمكّن من تحفيز المنافسة على مستوى سوق التصيل لخدمات الانترنت بالإضافة إلى حماية كافة الأطراف المتدخلة من وضعية المشغل المهيمن على السوق،

- إدخال مفهوم الالتزامات حول مستوى الخدمات (engagements sur les niveaux de services) بين الشركة الوطنية للاتصالات وبقية الأطراف المعنية من خلال تحديد الآجال العملية المتعلقة بضمان إصلاح الخلل (garantie de temps de rétablissement du dysfonctionnement, GTR) وبالانقطاع الأقصى للخدمة (interruption maximale du service, IMS).

وبالتالي، فمن المنتظر أن يمكّن هذا العرض بقية المشغلين ومزودي خدمات الانترنت من توفير عروض لحرفائهم مماثلة لتلك المقدمة من طرف الشركة الوطنية للاتصالات خاصة على مستوى الخدمات المقدّمة وجودتها.

2.5. عروض الجملة لخدمات الاتصالات

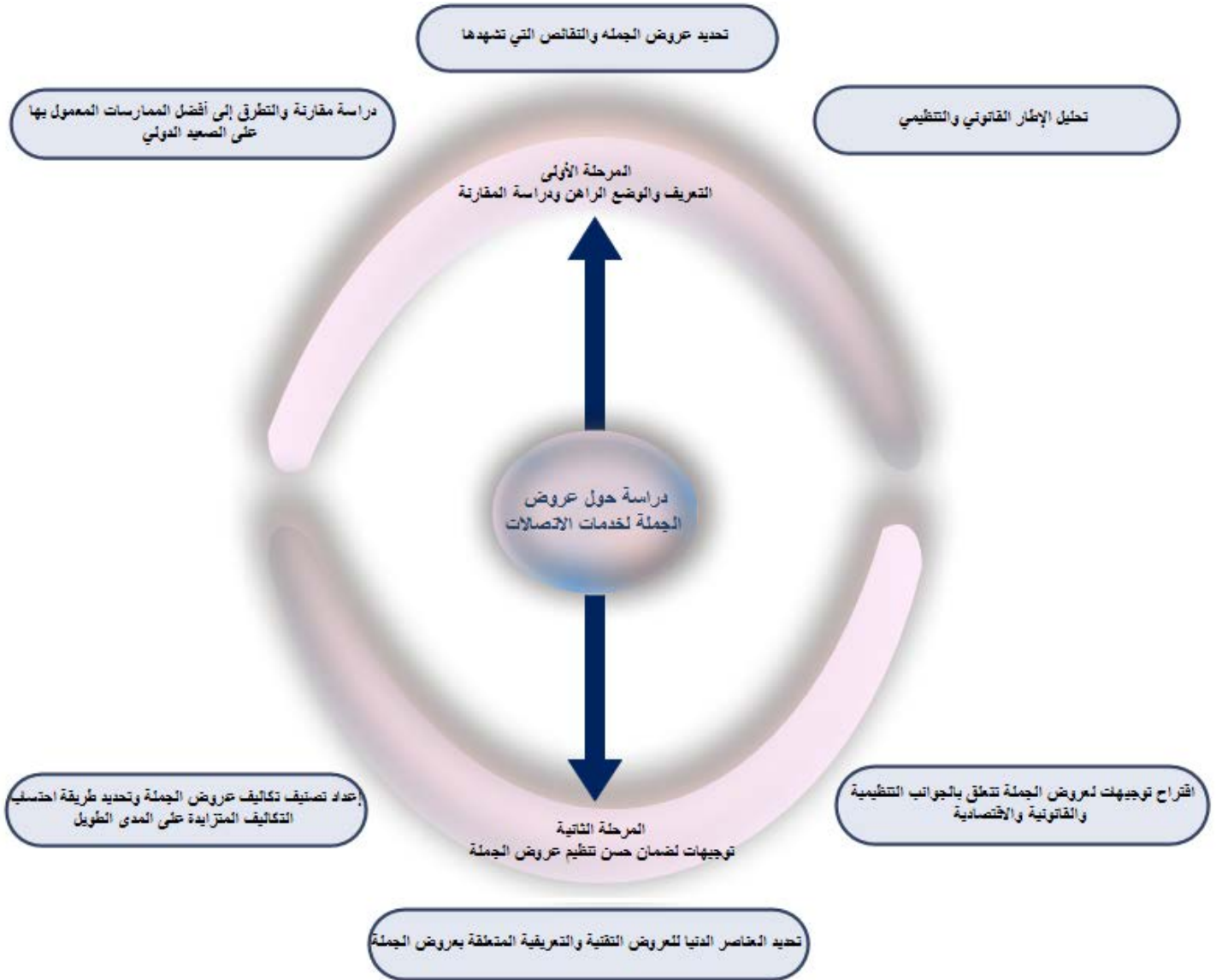
طبقاً للمهام الموكلة إليها بموجب مجلة الاتصالات ونصوصها التطبيقية وخاصةً منها الأمر عدد 3026 لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 والمتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ، أصدرت الهيئة الوطنية للاتصالات خلال سنة 2010 طلب عروض دولي لاختيار مكتب مختص لإنجاز دراسة حول عروض الجملة لخدمات الاتصالات بتونس. وتهدف هذه الدراسة إلى ضمان حسن تنظيم عروض الجملة لخدمات الاتصالات.

وعهدت الهيئة إلى مجمع بقيادة مكتب الدراسات « TERA Consultants » القيام بهذه الدراسة وذلك انطلاقاً من تاريخ 15 مارس 2011. وتتكوّن هذه الدراسة من مرحلتين كما هو مبين بالرسم البياني عدد 4.

وفي إطار هذه الدراسة، عقدت اجتماعات عمل مع أهمّ الأطراف المعنية (الشركة الوطنية للاتصالات وتونيزيانا وأورونج تونس والوكالة التونسية للإنترنت والديوان الوطني للإرسال الإذاعي والتلفزي وهكزابايت وتونات وقلوبالينات ومزودي الخدمات L2T و JET Multimedia و Get Wireless) مكّنت من الوقوف على الطرق الكفيلة بتحسين خدمات الجملة المعروضة للبيع حالياً والعروض التي ترغب الأطراف المعنية توفرها في السوق.

و من أهمّ النقائص التنظيمية المتعلقة بهذه العروض والتي تمّت الإشارة إليها في هذه الدراسة:

- مهام وصلاحيات الهيئة وخاصة منها صلاحية تسليط العقوبات،
- تعريف عروض الجملة،
- غياب مفهوم تحليل السوق والأخذ بعين الاعتبار لوضعية المشغل المهيمن في السوق.



الرسم البياني عدد 4 : مراحل الدراسة المتعلقة بعروض الجملة لخدمات الاتصالات

6.2. التصرف في موارد الترقيم والرموز المتعلقة باستغلال الشبكات وتلك الخاصة بنقاط التشوير الوطنية والدولية والعنونة

في مجال الترقيم :

في إطار قيامها بمهامها المتعلقة بالتصرف في المخطط الوطني للترقيم والعنونة وفي الرموز الخاصة باستغلال الشبكات وبنقاط التشوير الوطنية والدولية، قامت الهيئة الوطنية للاتصالات بدراسة المطالب الواردة عليها في هذا المجال من قبل مشغلي الشبكات العمومية للاتصالات ومزودي خدمات الاتصالات وذلك طبقا للشروط والإجراءات المنصوص عليها في قرار وزير تكنولوجيا الإتصال المؤرخ في 02 ديسمبر 2009 المتعلق بالمصادقة على المخطط الوطني للترقيم والعنونة وفي قرار الهيئة الوطنية للاتصالات عدد 110 بتاريخ 22 سبتمبر 2010 المتعلق بتحديد شروط وإجراءات إسناد الرموز الخاصة بتعريف الشبكات والرموز الخاصة بنقاط التشوير الوطنية والدولية.

أ. موارد الترقيم المخصصة للهاتف الرقمي الجوال:

خلال سنة 2011، أسندت الهيئة الوطنية للاتصالات 500 ألف رقم لفائدة "تونيديانا" ووافقت على حجز المليون رقم المكونة للمؤشر "29" لنفس المشغل. كما أسندت 2,200 مليون رقم لفائدة "أورونج تونس" في حين اكتفت "اتصالات تونس" بالموارد المسندة إليها. وبذلك ارتفع العدد الجملي لأرقام الهاتف الرقمي الجوال المسندة من 21,540 مليون رقم سنة 2010 إلى 24,240 مليون رقم سنة 2011 موزعة كما يلي: 10,840 مليون رقم لفائدة "اتصالات تونس" و9 مليون رقم لفائدة "تونيديانا" و4,4 مليون رقم لفائدة "أورونج تونس".

ب. موارد الترقيم المخصصة للهاتف القار:

خلال سنة 2011، أسندت الهيئة الوطنية للاتصالات لفائدة "أورونج تونس" 120 ألف رقم كما أسندت 30 ألف رقم لفائدة "اتصالات تونس" وبذلك ارتفع العدد الجملي لأرقام الهاتف القار المسندة من 4,540 مليون رقم سنة 2010 إلى 4,690 مليون رقم سنة 2011 موزعة كما يلي: 4,360 مليون رقم لفائدة "اتصالات تونس" و330 ألف رقم لفائدة "أورونج تونس".

ت. موارد الترقيم المخصصة لخدمات المصلحة العامة والخدمات المختصة وخدمات الأنترنت:

خلال سنة 2011، أسندت الهيئة الوطنية للاتصالات لفائدة "أورونج تونس" الرقم "1050" والرقم "1130". كما أسندت لفائدة "اتصالات تونس" الرقم "1700" وألغت إسناد هذه الأخيرة الرقم "1751".

ث. موارد الترقية المخصصة لخدمات الشبكات الذكية والخدمات ذات القيمة المضافة للاتصالات:

خلال سنة 2011، أسندت الهيئة الوطنية للاتصالات:

- 10 أرقام من المجال الفرعي "81" لفائدة 7 مراكز نداء محلية،
- 27 رقما من المجال الفرعي "87" ذي 6 أعداد لفائدة 17 مزود خدمات الاتصالات باعتماد المراسلات القصيرة للهاتف الرقمي الجوال وألغت إسناد 19 رقما من المجال الفرعي "87" منها 15 ذي 5 أعداد، ليرتفع العدد الجملي للأرقام المسندة عند موفى سنة 2011 إلى 141 رقما لفائدة 60 مزود خدمات الاتصالات باعتماد المراسلات القصيرة للهاتف الرقمي الجوال منها 72 رقما ذو 5 أعداد لم يتم أصحابها بعد بتسوية وضعيات هذه الأرقام غير المطابقة للمخطط الوطني للترقيم والعنونة الجديد،
- 10 أرقام لفائدة 3 مزودي خدمات ذات القيمة المضافة من النوع السمي وإلغاء إسناد 3 أرقام كانت مسندة لفائدة شركة "زين تال".

ويلخص الجدول الموالي إجمالي الأرقام المسندة إلى غاية موفى ديسمبر 2011.

المجال الفرعي	الخدمة	إجمالي الأرقام المسندة إلى غاية موفى ديسمبر 2011		
		"اتصالات تونس"	"تونيزيانا"	"أورونج تونس"
80	أرقام النداءات الحرة	10000	-	-
81	أرقام مراكز النداء	-	-	20
82	أرقام خدمات التكاليف المشتركة	10000	-	-
87	أرقام خدمات الإتصالات بإعتماد المراسلات القصيرة للهاتف الرقمي الجوال	04	04	131
88	أرقام الخدمات ذات القيمة المضافة من النوع السمي	-	-	63

الجدول عدد 11: إجمالي الأرقام المسندة إلى غاية موفى ديسمبر 2011

في مجال الرموز المتعلقة باستغلال الشبكات وتلك الخاصة بنقاط التشوير الوطنية والدولية :

خلال سنة 2011، أسندت الهيئة الوطنية للاتصالات لـ"تونيديانا" الرّمز "605 - 03" لتعريف شبكتها و 6 رموز خاصة بنقاط التشوير الدولية و2048 رمزا خاصا بنقاط التشوير الوطنية. كما أسندت لـ"اتصالات تونس" الرّمز "605 - 02" لتعريف شبكتها و 4 رموز خاصة بنقاط التشوير الدولية.

في مجال العنونة :

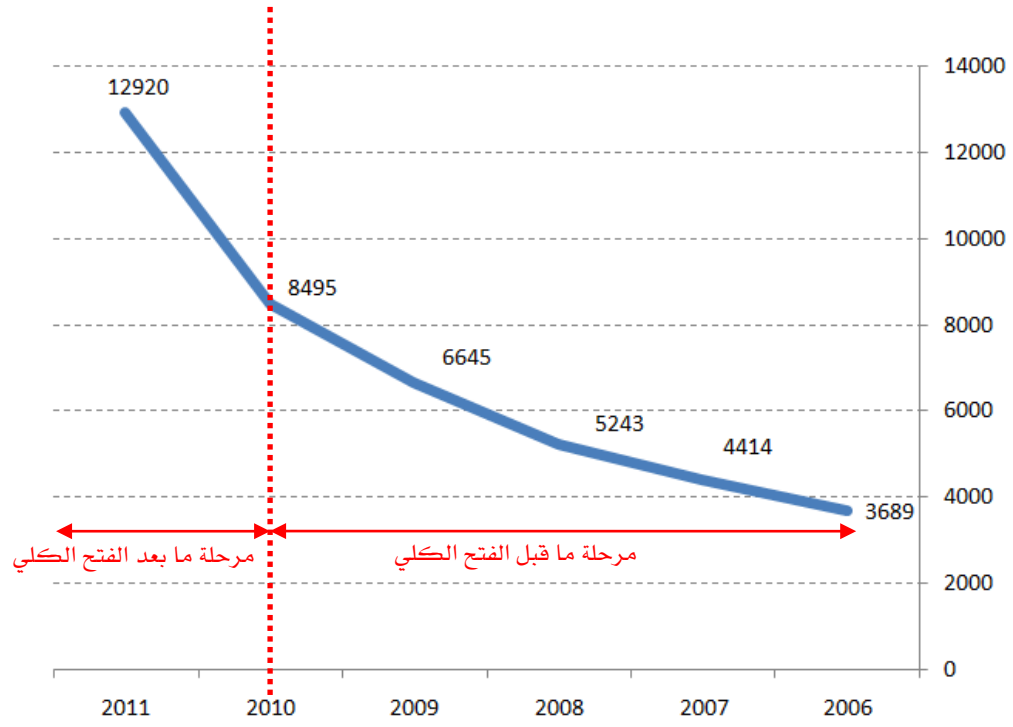
تميزت سنة 2011 بالنسبة للعنونة بمواصلة الإجراءات المتعلقة بالفتح الكلي للمجال الوطني ".tn". والتي انطلقت سنة 2010 حيث تم العمل خاصة على إضفاء مزيد من المرونة والتبسيط على إجراءات طلب وتسجيل أسماء مجالات الأنترنت ".tn". بما يجعلها تتماشى أكثر مع الملامح والمتطلبات الجديدة لمجال تكنولوجيات الاتصال والمعلومات من ذلك ضرورة إحداث مواطن الشغل والشفافية وإلغاء الحجب والمراقبة المسبقة.

وقد تجسّد ذلك بإصدار القرار عدد 25 بتاريخ 11 ماي 2011 والمتعلق بتنقيح ميثاق العنونة الخاص بالمجال ".tn". الصادر بمقتضى قرار الهيئة عدد 48 بتاريخ 15 أفريل 2010. وتتمثل التعديلات التي تم إدخالها على ذلك الميثاق فيما يلي:

- إلغاء قائمتي أسماء مجالات الأنترنت الممنوعة من التسجيل وتلك المحجوزة وإقرار جملة من القواعد الواجب الإلتزام بها عند تسجيل اسم مجال أنترنت تتعلق خاصة بضرورة احترام الأخلاق الحميدة وحقوق الغير.
- إلغاء المراقبة المسبقة لأسماء مجالات الأنترنت عند التسجيل وذلك بتحميل صاحب طلب التسجيل مسؤولية الإلتزام بأحكام ميثاق العنونة وخاصة الشروط العامة المتعلقة باسم أو أسماء مجالات الأنترنت موضوع طلب التسجيل.

ومن جهة أخرى، تمّ فتح نشاط مكاتب التسجيل للمنافسة من خلال إصدار نموذج اتفاقية تم إقتراحه من طرف الوكالة التونسية للأنترنت صادق عليه مجلس الهيئة الوطنية للاتصالات بتاريخ 11 ماي 2011 كما تم نشر هذه الاتفاقية للعموم. وتنص هذه الاتفاقية، إضافة إلى ضرورة توفر عدد من الشروط التقنية والمالية في الشخص المادّي أو المعنوي المترشح لصفة مكتب تسجيل، على ضرورة وضع منظومة قصد تسويق أسماء مجالات الأنترنت على الخط بما من شأنه أن يساهم في الترفيه في عدد أسماء المجالات المسجلة ضمن المجال ".tn".

وتجدر الإشارة إلى أن الفتح الكلي للمجال ".tn". إضافة إلى التعديلات المشار إليها سابقا ساهم في ارتفاع نسق عمليات تسجيل أسماء المجالات كما يتّضح من الرسم البياني الموالي.



15 جويلية 2010

الرسم البياني عدد 5 : تطور عدد أسماء مجالات الأنترنت المسجلة ضمن المجال ".tn" إلى موفى سنة 2011



3. في مجال فض النزاعات

القضايا المنفصلة خلال سنة 2011:

القضية عدد 24	
الأطراف	المدعية : شركة " هكزابايت". المدعى عليها : شركة " توب نات".
موضوع الدعوى	تفيد وقائع القضية تظلم المدعية شركة " هكزابايت" من تعمد المدعى عليها شركة " توب نات" تسويق عرض تجاري Pack ADSL Relax بأسعار أقل من الكلفة، وهو ما اعتبرته العارضة ممارسة مخلة بقواعد المنافسة النزيهة. وطلبت تأسيسا على ذلك تدخل الهيئة لإعادة الأمور إلى نصابها.
المصطلحات المفاتيح	سعر أقل من الكلفة- المعلقة الاشهارية- غموض العملية الاشهارية- مزودي خدمات الانترنت- معلوم الاشتراك الانترنت.
الاشكالية القانونية	ما مدى مسؤولية مزود خدمات الانترنت " توب نات" في ترويجه للعرض التجاري Pack ADSL Relax؟
المبادئ	إنّ مزود خدمات الانترنت حرّ في اختيار السياسة التجارية التي يراها مناسبة لضمان وفاء مشتركيه مهما كانت الوسيلة المعتمدة للاستخلاص سواء بدفع تسبقة أو دفع كامل المبلغ أو استخلاص شهري شريطة مراعاة واحترام مبادئ المنافسة النزيهة.
مآل القضية	عدم سماع الدعوى.



القضية عدد 26

الأطراف	المدعية : شركة "هكزابايت". المدعى عليها : شركة "توب نات".
موضوع الدعوى	تظلم المدعية شركة "هكزابايت" من العرض التجاري Pack ADSL Relax الذي تولت "توب نات" ترويجه في شكل باقة بالاشتراك مع "اتصالات تونس" يجمع بين خدمات الانترنت وخدمات الاتصالات ويحتوي هذا العرض على خط اشتراك في خدمة ADSL لمدة 15 شهرا بسعة 1 ميغا وهاتف جوال نوع "ألجي" بالإضافة إلى شريحة لـ "اتصالات تونس" وبطاقة شحن رصيد هاتفي بقيمة 5 دینارات وهو ما يمثل حسب العارضة ممارسة مخلة بقواعد المنافسة النزيهة. وطلبت بناء على ذلك من الهيئة الحكم باعتبار الأفعال المرتكبة من قبل "توب نات" من قبيل الأعمال المخلة بالمنافسة والقضاء لها بـ30 ألف دينار لجبر الضرر الذي لحقها نتيجة تلك الأفعال جراء خسارتها لحرفائها وقطع علاقتها التعاقدية معهم.
المصطلحات المفاتيح	العرض التجاري Pack ADSL Relax - قواعد المنافسة النزيهة - إدخال الشركة الوطنية للاتصالات في القضية - عرض تجاري مزدوج يجمع خدمات الانترنت وخدمات الاتصالات.
الاشكالية القانونية	ما مدى وجاهة قيام "هكزابايت" بدعوى ضد مزود خدمات الانترنت "توب نات" بخصوص العرض التجاري المزدوج Pack ADSL Relax الذي تولت ترويجه بالاشتراك مع "اتصالات تونس" ؟
المبادئ	إن تسويق مزود خدمات الانترنت لعرض تجاري مزدوج يجمع بين خدمات الانترنت وخدمات الاتصالات بالاشتراك مع مشغل الشبكة العمومية للاتصالات لا يحمله المسؤولية تجاه مزود آخر لخدمات الانترنت باعتباره يلعب دور الواجهة التجارية للخدمات التي يسوقها المشغل.
مآل القضية	عدم سماع الدعوى في حق شركة "توب نات".



القضية عدد 27

الأطراف	المدعية : الشركة الوطنية للاتصالات. المدعى عليهما : شركة "أورونج تونس" و شركة "أورونج تونس أنترنات".
موضوع الدعوى	طعن "اتصالات تونس" في أحقية كل من "أورونج تونس" و "أورونج تونس أنترنات" في ترويج العرض التجاري "لايف بوكس" لمساسه حسب دعواها بقواعد المنافسة النزيهة وبالقوانين والتراتيب الجاري بها العمل والذي يمكن حرفاء المدعية المشتركين بخدمات الانترنات لدى المدعى عليها الثانية بوصفها مزود خدمات انترنات من التمتع بالعديد من الخدمات لا سيما خدمات الهاتف عبر بروتوكول الانترنات وذلك عن طريق استغلال البنية التحتية لـ "اتصالات تونس". وطلبت المدعية بناء على ذلك تدخل الهيئة لسحب العرض التجاري وكل الوسائط الاشهارية ذات العلاقة.
المصطلحات المفاتيح	عرض تجاري لايف بوكس- مزود خدمات الانترنات- خدمة الهاتف عبر بروتوكول الانترنات- البنية التحتية للاتصالات.
الاشكالية القانونية	1. هل يجوز لـ "أورونج تونس" استعمال بنية تحتية التابعة لاتصالات تونس لتوفير خدمة الهاتف عبر بروتوكول الانترنات ؟ 2. هل يجوز لمزود خدمات الانترنات توفير خدمة الهاتف عبر بروتوكول الانترنات؟
المبادئ	إن خدمة الهاتف عبر بروتوكول الانترنات لا يمكن توفيرها إلا من طرف مشغل شبكة عمومية للاتصالات بالاعتماد على بنية تحتية تحت تصرفه سواء بموجب الملكية الخاصة أو بمقتضى اتفاقيات مبرمة مع غيره من المشغلين ولفائدة حرفائه في إطار عروض مرخص فيها. تطبيقا للأمر عدد 2638 المؤرخ في 21 جويلية 2008، لا يجوز لمزود خدمات الانترنات توفير خدمة الهاتف عبر بروتوكول الانترنات.
مآل القضية	1. قبول الدعوى شكلا. 2. في الأصل إلزام المدعى عليهما بسحب العرض التجاري "لايف بوكس" في صيغته التي سوق بها عند رفع الدعوى.



القضية عدد 28

الأطراف	المدعية : شركة "أورنج تونس" . المدعى عليها : شركة " اتصالات تونس".
موضوع الدعوى	تظلم المدعية " أورونج تونس" من رفض "اتصالات تونس" مراجعة تعريفه إيصال المكالمات الموجهة إلى شبكة الهاتف الجوال الراجعة إليها والتي حددتها الهيئة بـ80 مليما بموجب قرارها عـ17دـد المؤرخ في 19 أفريل 2011 معتبرة أن تلك التعريف غير موجهة نحو الكلفة الحقيقية. وطلبت بناءً على ذلك معاينة عدم تطابق تعريفه إيصال المكالمات داخل شبكة المدعى عليها للكلفة الحقيقية وإقرار تعريفه منخفضة تقدر بـ 60 مليما للدقيقة الواحدة دون اعتبار الاداءات على أقصى تقدير وتطبيقها ابتداء من غرة جانفي 2011.
المصطلحات المفاتيح	تعريفه إيصال المكالمات- قراري الهيئة عدد 17و19 الصادرين بتاريخ 19 افريل 2011 المتعلقين بالمصادقة على العروض التقنية والتعريفية للربط البيني لشركة " اورنج تونس" وشركة " اتصالات تونس"- تعريفات الربط البيني- مبدأ توجه التعريفات نحو الكلفة- اتفاقية الربط البيني.
الاشكالية القانونية	1. هل يمكن مراجعة تعريفه إيصال المكالمات في صورة عدم توصل مشغلي الشبكات العمومية للاتصالات لاتفاق بينهما؟ 2. ما مدى وجهة قيام "أورونج تونس" بدعوى ضد "اتصالات تونس" لطلب مراجعة تعريفه إيصال المكالمات المصادق عليها من قبل الهيئة؟
المبادئ	نص الفصل 38 من مجلة الاتصالات على ما يلي: "تضبط الاتفاقية المنصوص عليها بالفصل 36 من هذه المجلة الشروط التقنية والمالية لاستغلال مكونات وموارد هذه الشبكات وإن تعذر ذلك تتولى الهيئة الوطنية للاتصالات بطلب من احد الطرفين اتخاذ قرار نهائي بخصوص المواضيع المتعلقة بالشروط التقنية والمالية لاستغلال مكونات وموارد هذه الشبكات". في ظل غياب اتفاق بين مشغلي الشبكات العمومية للاتصالات حول مراجعة تعريفه إيصال المكالمات، يبقى قرار الهيئة الذي يحدد سقف التعريف التي يتم تطبيقها على خدمة إنهاء المكالمات ملزماً للأطراف ونافذ المفعول.
مآل القضية	عدم سماع الدعوى.



القضية عدد 29

الأطراف	المدعية : شركة "أورنج تونس" . المدعى عليها : شركة " تونيزيانا".
موضوع الدعوى	تظلم المدعية "أورونج تونس" من رفض " تونيزيانا" مراجعة تعريفه إيصال المكالمات الموجهة إلى شبكة الهاتف الجوال الراجعة إليها والتي حددتها الهيئة بـ80 مليما بموجب قرارها عد18دد المؤرخ في 19 أفريل 2011، معتبرة أن تلك التعريفه غير موجهة نحو الكلفة الحقيقية. وطلبت بناء على ذلك معاينة عدم تطابق تعريفه إيصال المكالمات داخل شبكة المدعى عليها مع الكلفة الحقيقية وإقرار تعريفه منخفضة تقدر بـ 60 مليما للدقيقة الواحدة دون اعتبار الاداءات على أقصى تقدير وتطبيقها ابتداء من غرة جانفي 2011.
المصطلحات المفاتيح	تعريفه إيصال المكالمات- قراري الهيئة عدد 18 و 19 الصادرين بتاريخ 19 افريل 2011 المتعلقين بالمصادقة على العروض التقنية والتعريفية للربط البيني لشركة " تونيزيانا" وشركة " اورنج تونس" - تعريفات الربط البيني - اتفاقية الربط البيني.
الاشكالية القانونية	1. هل يمكن مراجعة تعريفه إيصال المكالمات في صورة عدم توصل مشغلي الشبكات العمومية للاتصالات لاتفاق بينهما؟ 2. ما مدى وجهة قيام " أورونج تونس" بدعوى ضد " تونيزيانا" لطلب مراجعة تعريفه إيصال المكالمات المصادق عليها من قبل الهيئة ؟
المبادئ	نص الفصل 38 من مجلة الاتصالات على ما يلي: "تضبط الاتفاقية المنصوص عليها بالفصل 36 من هذه المجلة الشروط التقنية والمالية لاستغلال مكونات وموارد هذه الشبكات وإن تعذر ذلك تتولى الهيئة الوطنية للاتصالات بطلب من احد الطرفين اتخاذ قرار نهائي بخصوص المواضيع المتعلقة بالشروط التقنية والمالية لاستغلال مكونات وموارد هذه الشبكات". في ظل غياب اتفاق بين مشغلي الشبكات العمومية للاتصالات حول مراجعة تعريفه إيصال المكالمات، يبقى قرار الهيئة الذي يحدد سقف التعريفه التي يتم تطبيقها على خدمة إنهاء المكالمات ملزما للأطراف ونافذ المفعول.
مآل القضية	عدم سماع الدعوى.



4. في المجال الاستشاري

تطبيقا لأحكام الفصل 11 من القانون عد60-مدد المؤرخ في 18 جويلية 2005 المتعلق بتنقيح وإتمام القانون عد64-مدد المؤرخ في 29 جويلية 1991 والمتعلق بالمنافسة والأسعار، وتدعيما لعلاقات التعاون والتشاور بين مجلس المنافسة والهيئة الوطنية للاتصالات، عرض مجلس المنافسة خلال سنة 2011 على الهيئة الوطنية للاتصالات عددا من القضايا قصد إبداء الرأي تتمثل:

- القضية عدد 101256 المرفوعة أمام مجلس المنافسة من قبل شركة "تونيذيانا" ضد شركة "أورونج تونس" بتاريخ 15 ديسمبر 2010 والمعروضة على الهيئة بتاريخ 5 جانفي 2011.
- القضية عدد 111280 المرفوعة أمام مجلس المنافسة من قبل شركة "تونيذيانا" ضد شركة "أورونج تونس" بتاريخ 5 أكتوبر 2010 والمعروضة على الهيئة بتاريخ 10 نوفمبر 2011.
- القضية عدد 111283 المرفوعة أمام مجلس المنافسة من قبل "الشركة الوطنية للاتصالات" ضد شركة "أورونج تونس" بتاريخ 10 نوفمبر 2011 والمعروضة على الهيئة بتاريخ 21 نوفمبر 2011.

5. في مجال التعاون الدولي

سعت الهيئة الوطنية للاتصالات كعادتها إلى تنشيط و توسيع دورها في مجال التعاون الدولي و تعميق أواصر و سبل التعاون مع البلدان العربية الشقيقة و البلدان الأوروبية في مجال تنظيم الاتصالات. وشاركت الهيئة الوطنية للاتصالات خلال سنة 2011 في العديد من اللقاءات و الاجتماعات الدولية نخص بالذكر منها :

على المستوى الدولي:

- المشاركة في الدورة الرابعة عشر للجنة العلوم والتكنولوجيا للتنمية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية في الفترة الممتدة من 24 إلى 25 ماي 2011.
- المشاركة في منتدى سنة 2011 لقادة آسيا لصندوق الخدمة الشاملة « USF Asia Leaders forum ».
- المشاركة في الندوة العالمية الحادية عشر لهيئات تنظيم الاتصالات لسنة 2011 « GSR ».
- المشاركة في منتدى سنة 2011 للقمّة العالمية حول مجتمع المعلومات.
- المشاركة في فعاليات الاجتماع الحادي و أربعون لهيئة الأنترنت للأسماء و الأرقام المخصصة ICANN.
- المشاركة في معرض ومؤتمر الإتحاد الدولي للاتصالات « ITU TELECOM WORLD 2011 » .
- المشاركة في الاجتماع التاسع للإتحاد الدولي للاتصالات حول مؤشرات الاتصالات في العالم، في الفترة الممتدة من 7 إلى 9 ديسمبر 2011.
- حضور المؤتمر الحادي عشر للاتصالات لـ Keynote SIGOS ، بنورمبارغ.

على المستوى الإقليمي

أ. الشبكة الفرنكوفونية لتنظيم قطاع الاتصالات FRATEL :

- المشاركة في منتدى الشبكة الفرنكوفونية لتنظيم قطاع الاتصالات بصوفيا يومي 11 و 12 ماي 2011.

ب. الشبكة الأورومتوسطية لهيئات تنظيم قطاع الاتصالات (في إطار برنامج NATP 3):

- المشاركة في ورشة عمل حول إسناد التراخيص وفتح الأسواق.
 - المشاركة في ورشة عمل حول موضوع "Infrastructure sharing & Rights of way"
 - المشاركة في ورشة عمل حول الدفاع عن المستهلك.
 - المشاركة في ورشة عمل حول شبكات الجيل الجديد.
 - المشاركة في ورشة عمل حول "The Regulation of price competition for SMP and Non-SMP players"
- كما شاركت الهيئة في ملتقيات أخرى نذكر منها:
- المشاركة في ورشة عمل من تنظيم شبكة TAIEX حول تفعيل خدمة حمل الأرقام خارج بلدان الاتحاد الأوروبي.
 - حضور الدورة 15 لمجلس الوزراء العرب للاتصالات و المعلومات والملتقى العربي العاشر للاتصالات والانترنت، بلبنان في جوان 2011.

التعاون الثنائي

- القيام بزيارة عمل لهيئة تنظيم الاتصالات الإلكترونية والبريد بفرنسا ARCEP.

التكوين:

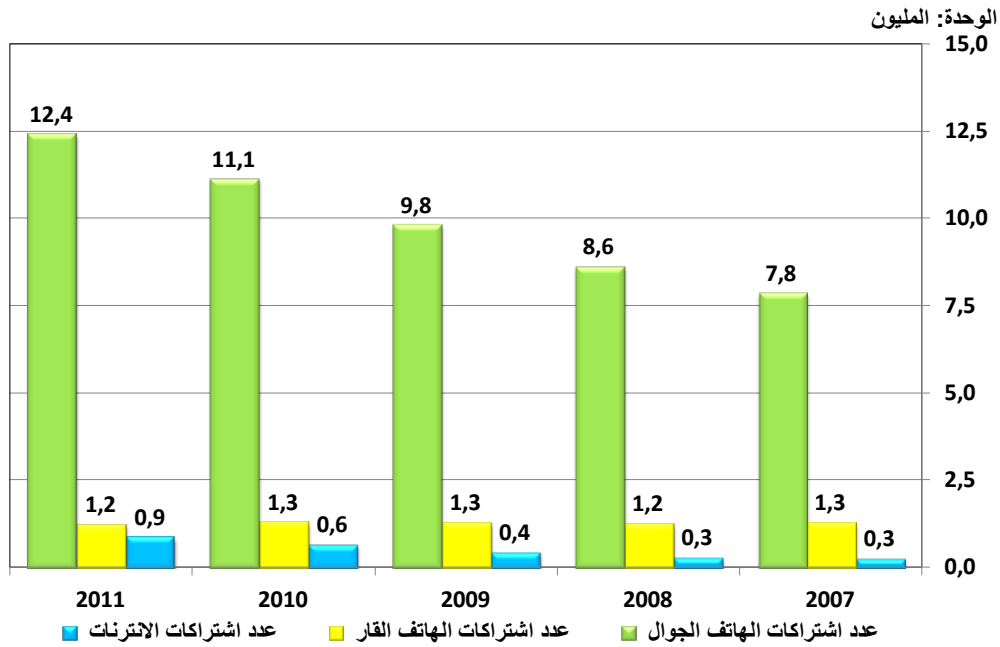
- المشاركة في تكوين الاتحاد الدولي للاتصالات لرؤساء هيئات تنظيم الاتصالات.
- المشاركة في ورشة عمل منظمة من قبل معهد الولايات المتحدة للتكوين في الاتصالات USTTI.
- المشاركة في اجتماع لجنة الدراسات عدد 15 لقطاع تقييس الاتصالات بالاتحاد الدولي للاتصالات.



الباب الثاني

سوق الاتصالات في تونس

شهدت سنة 2011، على غرار السنوات الأخيرة، تطورا في عدد الاشتراكات في خدمات الاتصالات وخاصة في خدمات الأنترنت التي سجلت نسبة نمو تقدر بـ 50% مقارنة بسنة 2010. كما تواصل النمو في قطاع الهاتف الرقمي الجوال ليفوق عدد الاشتراكات في هذه الخدمة 12 مليون، بينما شهد عدد الاشتراكات في خدمات الهاتف القار تراجعا بـ 8% في السنة الأخيرة. ويبين الرسم البياني الموالي تطور عدد الاشتراكات في هذه القطاعات خلال الخمس سنوات الأخيرة.

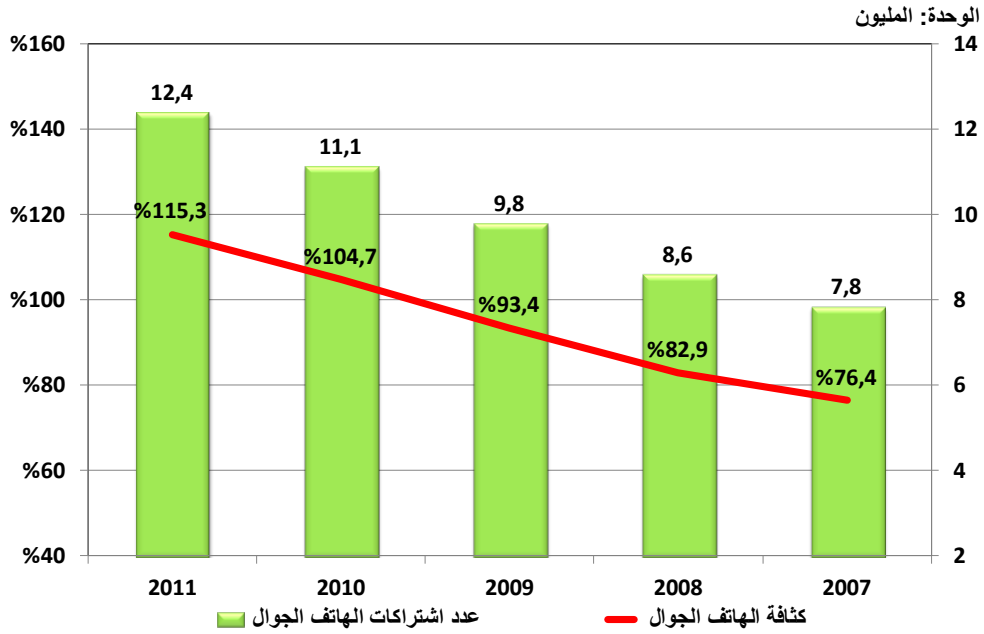


الرسم البياني عدد 6 : تطور عدد اشتراكات الأنترنت والهاتف القار والهاتف الرقمي الجوال

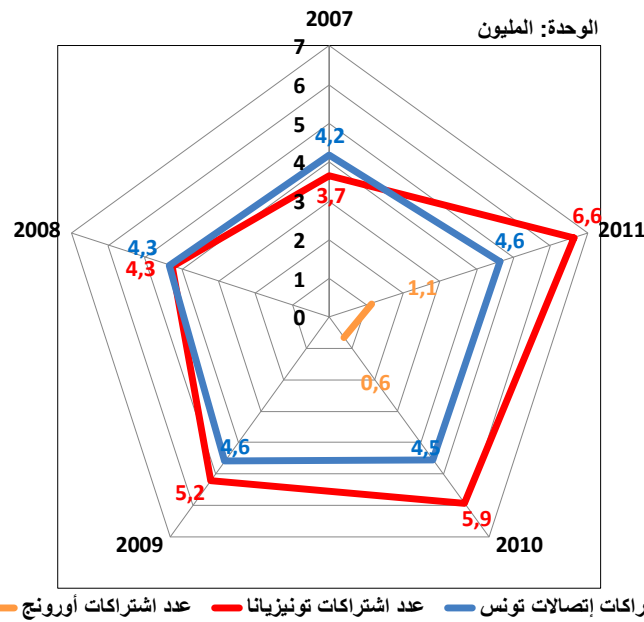
1. الهاتف الرقمي الجوال

1.1. الاشتراكات والكثافة

خلال سنة 2011، شهد عدد اشتراكات الهاتف الرقمي الجوال ارتفاعا بأكثر من 1.2 مليون اشتراك جديد مما أفضى إلى وصول نسبة الكثافة إلى 115.3% محققة بذلك زيادة بأكثر من 10% مقارنة مع النسبة المحققة في السنة الفارطة.

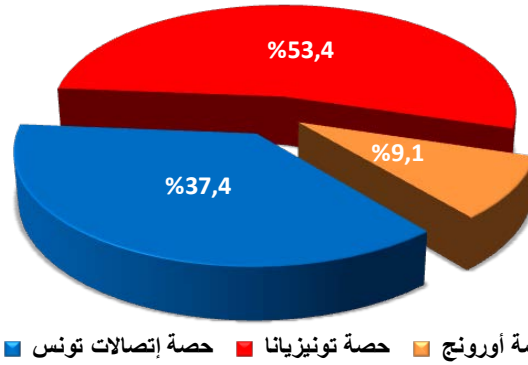


ويعتبر المشغل "تونيذيانا" المساهم الأكبر فى توسيع قاعدة المشتركين خلال هذه السنة حيث تزايد عدد اشتراكاته بـ 0,7 مليون اشتراك جديد (54% من عدد الاشتراكات الإضافية). ويليه المشغل أورونج تونس (38% من عدد الاشتراكات الإضافية). بينما اكتفت "اتصالات تونس" بتوسيع القاعدة بقرابة 100 ألف اشتراك جديد. ويبين الرسم البياني الموالي تطور توزيع عدد اشتراكات الهاتف الرقمي الجوال حسب المشغل.



2.1. حصة كل مشغل من العدد الجملي للاشتراكات

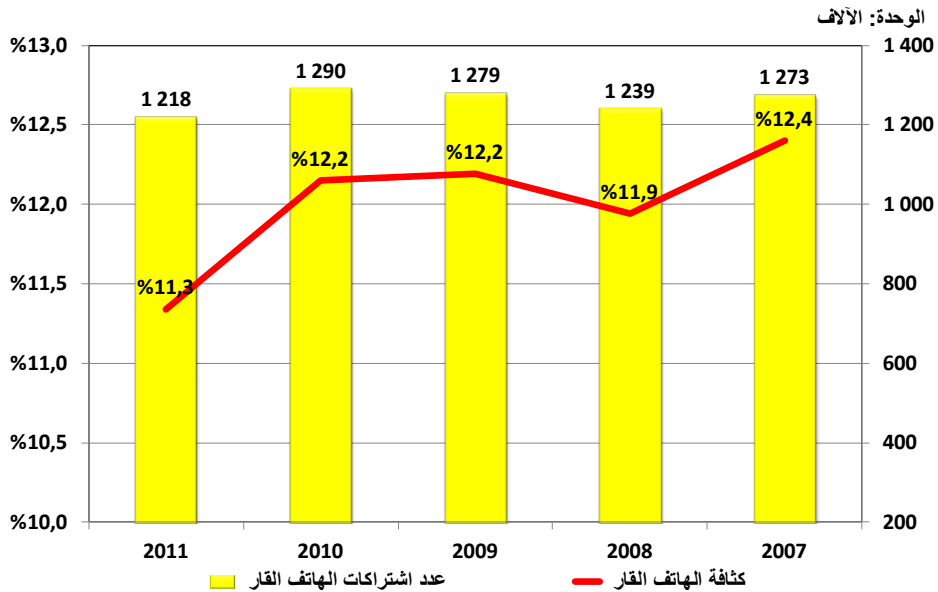
نجحت "تونيزيانا" في الحفاظ على حصتها من العدد الجملي للاشتراكات خلال سنة 2011 على عكس "اتصالات تونس" التي انخفضت حصتها بـ3% مما ساهم في تدعيم حصة "أورنج تونس" التي قدّرت بـ9.1%.



الرسم البياني عدد 9 : حصة كل مشغل من العدد الجملي لاشتراكات الهاتف الرقمي الجوال في موفيه سنة 2011

2. الهاتف القار

1.2. الاشتراكات والكثافة

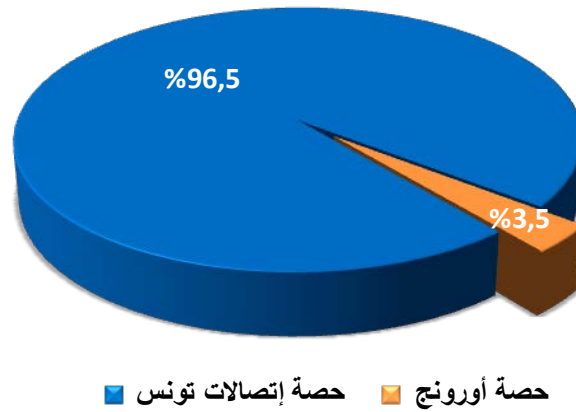


الرسم البياني عدد 10 : تطور عدد اشتراكات الهاتف القار ونسبة كثافة

على عكس نظيره الجوال، يعتبر قطاع الهاتف القار في تراجع حيث بلغ عدد الاشتراكات في خدمات الهاتف القار 1.2 مليون في نهاية ديسمبر 2011 مسجلاً بذلك نسبة انخفاض قدّرت بـ 6% مقارنة بسنة 2010. ويرجع ذلك أساساً إلى الانخفاض في عدد اشتراكات "اتصالات تونس" (106 ألف مشترك). وكان لذلك انعكاس على نسبة الكثافة التي تراجعت بدورها بقرابة 1% في عام واحد لتبلغ 11.3%. وتجدر الإشارة إلى أنّ "أورونج تونس"، والتي تعتمد على تكنولوجيا "فلايوكس" لترويج عروضها منذ 16 شهر، تمكنت من توسيع عدد اشتراكاتها بأكثر من 30 اشترك إضافي خلال السنة المنقضية (نسبة نمو سنوي بـ 399%).

2.2. حصة كل مشغل من العدد الجملي للاشتراكات

تمكّن المشغل "أورونج تونس" من الظفر بحصة 3.5% من العدد الجملي للاشتراكات الهاتف القار في تونس وذلك في فترة وجيزة (16 شهر)، مستغلاً بذلك تراجع عدد اشتراكات "إتصالات تونس" والتي كانت نتيجة للإضرابات المتواصلة لدى هذا المشغل خلال هذه السنة.



الرسم البياني عدد 11 : حصة كل مشغل من العدد الجملي للاشتراكات الهاتف القار في موفى سنة 2011

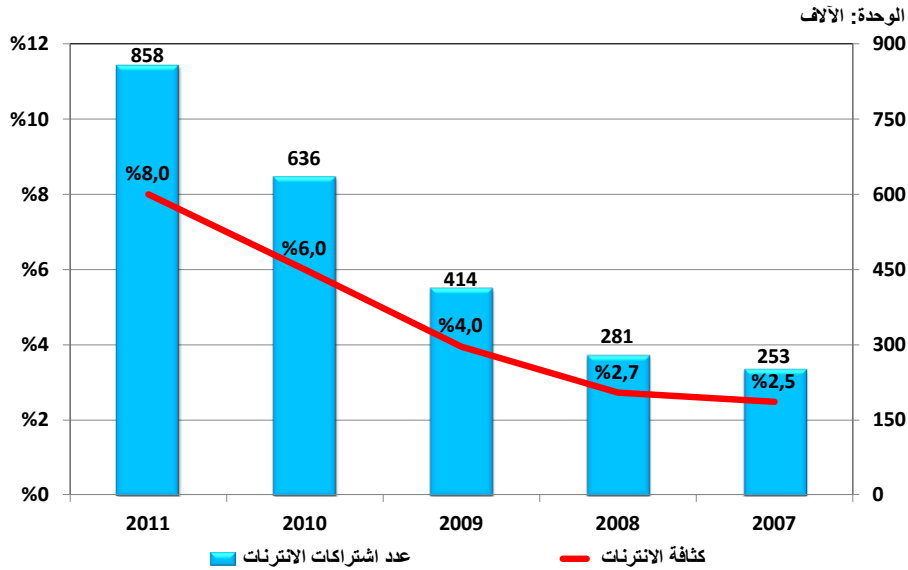
3. الأنترنات

1.3. الاشتراكات والكثافة

شهد العدد الجملي للاشتراكات الأنترنات ارتفاعاً خلال سنة 2011 بأكثر من 200 ألف مشترك جديد محققاً بذلك نسبة نمو تقدّر بـ 35%. وكان لهذا التزايد انعكاس مباشر على نسبة النفاذ التي بلغت لأول مرة 8%، محققة زيادة بـ 2% بالمقارنة مع النسبة المسجلة أواخر سنة 2010.

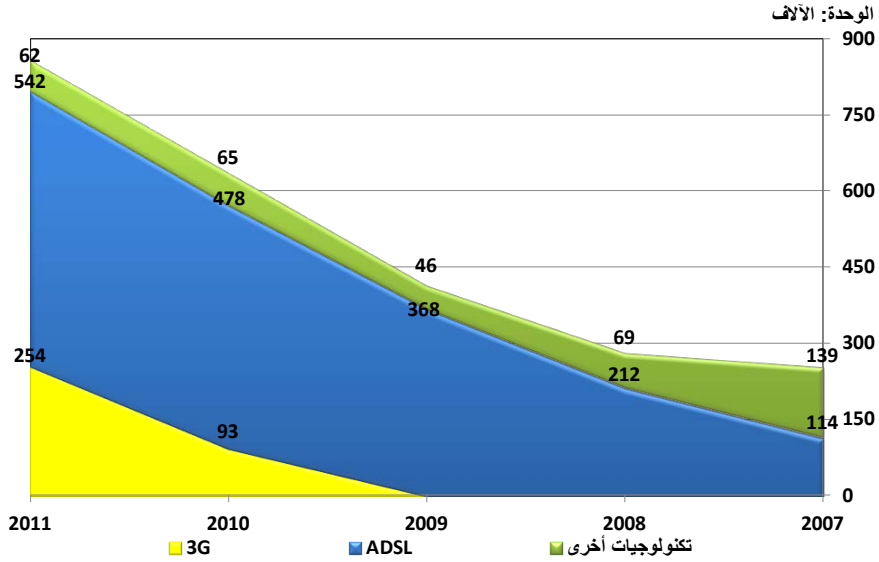
وشهدت سنة 2011 انطلاق "اتصالات تونس" في تسويق خدمات الأنترنات عبر شبكات الهاتف الجوال بالإعتماد على تكنولوجيا الجيل الثالث (3G) مما أضفى حيوية ومنافسة على القطاع، حيث وفرت هذه التكنولوجيا لوحدها 73% من العدد الإجمالي للاشتراكات الجديدة على مدى الأشهر الـ12 المنقضية. ويُتظر احتداد المنافسة في هذا القطاع بإسناد لزمة متعلقة بإقامة واستغلال شبكة خدمات الاتصالات الجواله من الجيل الثالث سنة 2012.

وبالإضافة إلى الأنترنات عبر الجيل الثالث، تواصل ارتفاع عدد الاشتراكات في خدمة النفاذ للأنترنات عبر الخطوط الرقمية اللامتوازية (ADSL) محققا نسبة نمو بـ 13%. وتعتبر هذه النسبة في تراجع بالمقارنة مع النسب المسجلة في السنوات الماضية، ويمكن تفسير ذلك بالاقبال المكثف على عروض الأنترنات عبر الجيل الثالث (التي شهدت نسبة نمو بـ 173% مقارنة بسنة 2010).



الرسم البياني عدد 12 : تطور عدد اشتراكات الأنترنات ونسبة الكثافة

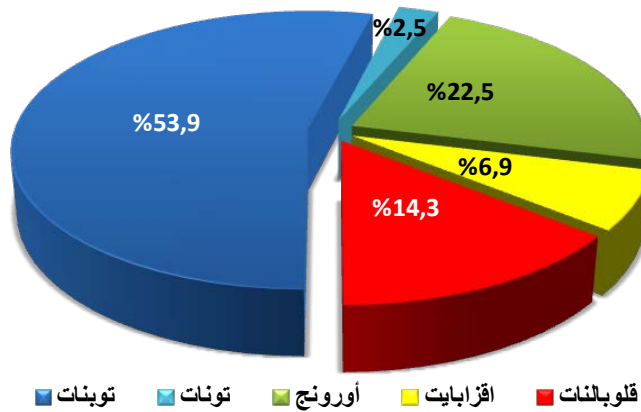
ويعتبر قطاع الأنترنات من أكثر القطاعات تنوعا من حيث العروض المقدمة للحرفاء. فبالإضافة لعروض الأنترنات عبر الجيل الثالث وعبر الخطوط الرقمية اللامتوازية، يتم تسويق الأنترنات عبر الخطوط الخاصة (LS) والخطوط المدمجة (RNIS) وترحيل الأرتال (Frame Relay) والخطوط الرقمية المتوازية (SDSL) والأقمار الصناعية (VSAT) والموجات الدقيقة (WiMAX) والألياف البصرية (Fibre optique) وغيرها من التقنيات، إلا أنها لا تمثل إلا 7% من جملة عدد اشتراكات الأنترنات. ويبين الرسم البياني الموالي تطور توزيع عدد اشتراكات الأنترنات حسب نوع التكنولوجيا خلال الخمس سنوات الأخيرة.



الرسم البياني عدد 13 : تطور توزيع عدد اشتراكات الانترنت حسب نوع التكنولوجيا

2.3. حصة كل مزود من العدد الجملي لاشتراكات الخطوط الرقمية اللامتوازية

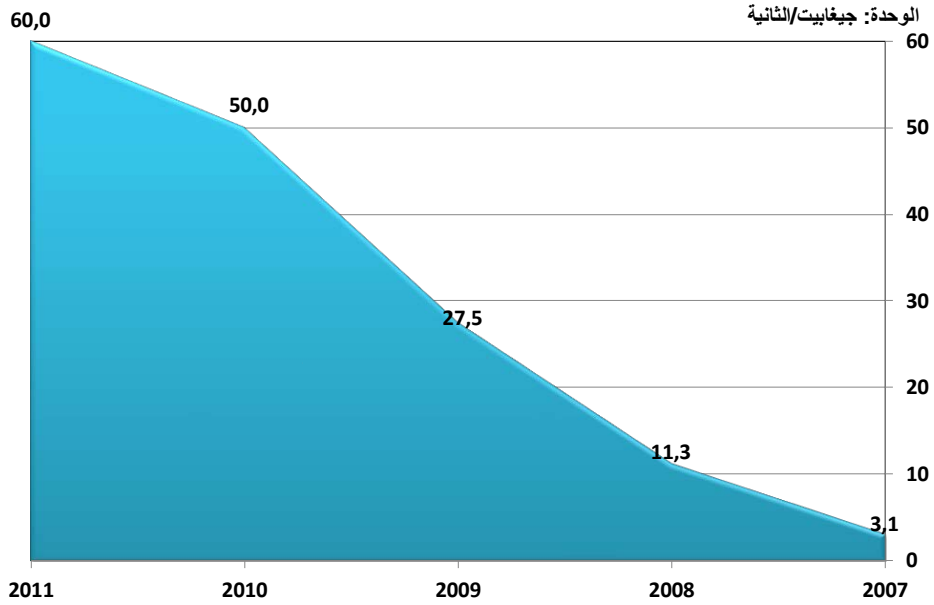
يبين الرسم البياني الموالي حصص مزودي خدمات الأنترنت الخواص من العدد الجملي لاشتراكات الأنترنت عبر الخطوط الرقمية اللامتوازية في موفى سنة 2011. إذ عزّز المشغل "توينات" حصته بأكثر من نصف الاشتراكات، ويليه المزود "أورونج" بقراءة ربع الاشتراكات، بينما يتقاسم المزودون الثلاثة الآخرون الربع المتبقي بنسب متفاوتة.



الرسم البياني عدد 14 : حصص مزودي خدمات الانترنت الخواص من العدد الجملي لاشتراكات الخطوط الرقمية اللامتوازية موفى سنة 2011

3.3. سعة الربط بالشبكة الدولية للإنترنت

عزّزت "اتصالات تونس" سعة الربط بالشبكة الدولية للإنترنت خلال سنة 2011 بإضافة 10 جيجابايت في الثانية لتبلغ 60 جيجابايت في الثانية. وقد أدى هذا التوسيع إلى سيولة الإبحار على مواقع الإنترنت والزيادة من سرعة تحميل المعطيات.



الرسم البياني عدد 15 : تطور سعة الربط بالشبكة الدولية للإنترنت (جيجابايت في الثانية)



ملحق: النتائج المالية للهيئة الوطنية للاتصالات

عملت الهيئة الوطنية للاتصالات خلال سنة 2011 على إحكام التصرف المالي في الموارد التي وضعت على ذمتها لإنجاز برامجها ومشاريعها، من خلال سعيها للتوفيق بين مقتضيات النجاعة والاقتصاد في التصرف في هذه الموارد من جهة، وضرورة توشي المرونة اللازمة للتأقلم مع متطلبات نشاطها وتنفيذ المشمولات المناطة بعهدتها من جهة أخرى.

وتجدر الإشارة إلى أن الهيئة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، طبقا للقانون عدد 46 لسنة 2002 المؤرخ في 7 ماي 2002 المتمم للقانون عدد 1 لسنة 2001 المؤرخ في 15 جانفي 2001. كما أضيف الأمر عدد 922 لسنة 2003 المؤرخ في 21 أفريل 2003 المتعلق بالتنظيم الإداري والمالي للهيئة وطرق تسييرها وإجراءات تصرفها المزيد من المرونة والشفافية على نشاطها ضمانا لحيادها من جهة، وتكريسا لنظام رقابة داخلية للإجراءات التي تضمن سلامة ونزاهة وشفافية القوائم المالية ومطابقتها للقوانين الجاري بها العمل من جهة أخرى، حيث تخضع لقواعد المحاسبة طبقا للقانون عدد 112 لسنة 1996 المؤرخ في 30 ديسمبر 1996.

وقد تولت الهيئة إعداد ميزانيتها طبقا لما نصّ عليه الأمر المذكور آنفا والعمل بمقتضى قرار وزير تكنولوجيا الإتصال المؤرخ في 9 جانفي 2010، المتعلق بضبط معالم إسناد موارد التقييم والعنونة المنقح بالقرار المؤرخ في 24 جويلية 2012. كما تقوم بضبط موازنتها المالية التي يصادق عليها مجلس التصرف ويتم نشرها بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

1. على مستوى إيرادات ومصاريف الهيئة:

شهدت إيرادات الهيئة خلال سنتي (2010 – 2011) نمواً بنسبة 22 % إعتبارا للطلبات المتزايدة للموارد التقييمية من قبل المشغلين ومزودي الخدمات. وبالتوازي مع ذلك، سجلت مصاريف الهيئة ارتفاعا ناتجا في أغلبه عن أعباء الموارد البشرية والدراسات.

وقد بلغت إيرادات الهيئة بعنوان سنة 2011 ما قدره 7.600.790 ديناراً، في حين بلغت المصاريف 4.240.785 ديناراً، استأثر منها الأداء على الأرباح نسبة 34% والأجور نسبة 30%. أما الدراسات والاختبارات فقد استأثرت فيها بنسبة 14%. ويبين الجدول التالي إيرادات الهيئة ومصاريفها خلال سنتي 2010 - 2011.

البيانات	2010	2011
الإيرادات	6.222.248	7.600.790
المصاريف	3.712.200	4.240.785
النتيجة الصافية	2.510.048	3.360.005

الجدول عدد 12 : تطور إيرادات الهيئة ومصاريفها خلال الفترة 2010 - 2011

2. على مستوى النشاط المستقبلي للهيئة:

على إثر تنقيح مجلة الاتصالات بمقتضى القانون عدد 01 لسنة 2008 المؤرخ في 8 جانفي 2008 وما أقرّه من دعم لمشمولات الهيئة ومجالات تدخلها، وسعيا منها لتحقيق الأهداف القطاعية ذات الأولوية المتصلة بالتطورات التكنولوجية السريعة، علاوة على الاقتصادية والاجتماعية منها، فإنه من المنتظر أن تشهد إيرادات الهيئة خلال سنة 2012 تطورا باعتبار إسناد لزمة جديدة لخدمات الهاتف القار والأنترنات لمشغل جديد، مقابل تطور في المصاريف مرده اعتزام الهيئة توفير مناخ ملائم لحسن سير نشاطها وتطوير علاقاتها بالمشغلين ومزودي خدمات الاتصالات من خلال العمل على إسداء خدماتها بالجودة المرجوة في كنف الشفافية والحياد بما يخدم المصلحة العامة والتنمية عموما ببلادنا.